دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تحليل الخطاب و التداولية
المصدر:	مجلة الممارسات اللغوية
الناشر:	جامعة مولود معمري تيزي وزو - مخبر الممارسات اللغوية
المؤلف الرئيسي:	شنان، قويدر
المجلد/العدد:	ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الصفحات:	239 - 259
رقم MD:	648006
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	التحليل اللغوي، الداولية، اللسانيات، تحليل الخطاب، الانسجام اللغوي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/648006

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تحليل الخطاب والتداولية

شنان قويدر

جامعة المسيلة

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

إن الوعي اللغوي مستمر عبر العصور، وهو آخذ في الازدياد يوما بعد يوم وإن اهتمام هذا العصر بوسائل الاتصال مشوب بشيء من الشك وشيء من القلق أيضا، ومثل هذا الشك أمر مألوف في كل الأزمات الكبرى في الحياة الإنسانية، وربما يتضح ذلك من تلك المجموعة من الأسئلة المحيرة التي تستحوذ على عقول الكتاب والمفكرين في وقتنا الحاضر:

- هل اللغة وسيلة واضحة يمكن الاعتماد عليها في اتصال الناس بعضهم ببعض؟
- هل لنا أن نفسر "معنى" القضية العلمية بالطريقة نفسها التي نفسر بها معنى القصيدة الشعرية أو الإعلان أو الحديث السياسي؟.
- كيف نتأكد من أن السامع أو ملايين السامعين قد وعوا قصد المتكلم ومعناه وما رغب في توصيله إليهم؟.
- هل اللغة أداة سلبية أم أنها قابلة لأن تتطور إلى قوة تسيطر على عقولنا، وتمدنا بالأفكار ونماذج السلوك وطرائق العادات، وتضع الحواجز بين البيئات اللغوية المختلفة؟.
- هل نقل الأفكار هو الوظيفة الوحيدة للكلام؟.

– أليست أهمية اللغة –بوصفها وسيلة للمحافظة على التراث الأدبي وأداة للوحدة السياسية –سببا في جعلها مصدرا من مصادر سوء التفاهم والنزاع في الشؤون العالمية؟.

إن سيادة وهيمنة مناهج وأدوات التحليل البنوي لم تمنع من ظهور كثير من الانتقادات التي انصبت علي شكليته وعدم موضوعية فئات تحليله المضموني التي تدعي بدون أساس علمي، الدقة والموضوعية، وتنزع إلى تفتيت النص وتحويله إلى مجرد أرقام وبيانات إحصائية لا تكشف عن معني الخطاب أو المعاني التي يحملها، فالتحليل الكمي عكس التحليل الكيفي يهمل سياق النص وعلاقات القوى بداخله، فضلا عن عدم الاكتراث بالمعاني الضمنية أو غير الظاهرة في النص، من هنا بدأت تظهر – وعلى استحياء– محاولات لاستخدام مناهج وأدوات للتحليل الكيفي في دراسة الخطابات، وقد اتسمت في البداية بالتردد والخلط وعدم الوضوح أو التكامل المنهجي والإجرائي، لكنها شكلت نوعا من المواجهة والتحدي للتقاليد السائدة في مجال الدراسات اللسانية المقتصرة منهجيا وإجرائيا على التركيب المفرد، ولعل من هذا المنطلق نشأة دراسة تحليل الخطاب.

وفي مطلع السبعينيات من القرن الماضي اتجه عدد من الباحثين إلى تأييد واستخدام التحليل الكيفي للمحتوي من منظور أيديولوجي، وعرف هذا التوجه بالاتجاه الإنساني، الذي ركز علي علاقات القوة التي تحاول الخطابات التعبير عنها، كما سعى إلى تطوير أدوات التحليل الكيفي مستفيدا من التطور الذي تحقق في مجال الدراسات اللسانية والسميولوجية، وتحليل النص، فالتحليل الكيفي للنصوص يقوم على الفحص الدقيق لمصادر المادة المزمع تحليلها، وعلى الملاحظة الصريحة والفهم الذاتي للذين يقومون بالتحليل، مع الاهتمام أيضا بوجهات نظر الآخرين، بالإضافة إلي تقبل نتائج إعادة التفسير، وتعتبر المصطلحات السميولوجية والنظرية التداولية للمعنى وقواعد التفسير على أساس التحليل البنيوي للنص من أدوات عملية التحليل الكيفي، والتي تتضمن المبادئ الأساسية لتلخيص وشرح وهيكلة المادة محل الدراسة [1].

لكن هذه الأدوات المنهجية لم تكن كافية لدراسات الخطابات في علاقاتها المتشابكة والمعقدة مع الخطابات السابقة، ومع بنية المجتمع والقوة المهيمنة عليه، من هنا تطورت محاولات التحليل الكيفي في الثمانينات من القرن الماضي باتجاه تبنى منهجية تحليل الخطاب، وقد تأثرت هذه المحاولات بهيمنة اتجاه ما بعد البنيوية، ورغم عدم الاتفاق على مفهوم الخطاب إلا أنه أصبح يستخدم على نطاق واسع في تحليل النصوص، وقد نشأ مفهوم الخطاب في إطار الدراسات اللسانية، رغم أن اللسانيين الأوائل أمثال سوسور، وهلمسليف وجاكبسون وغيرهم لم يناقشوا موضوع الخطاب وإنما كان بيسنس Buyssens أول من طرح مسألة الخطاب في الدراسات اللسانية عام ١٩٤٣ ولكن النقلة الكبيرة في مسائل الخطاب جاءت علي يد بنفينيست، وفي الوقت الحالي هناك توجه كامل في فرنسا يسمى تحليل الخطاب، ويظهر في أشكال مختلفة يمكن تصنيفها إلى أربع منظومات كبرى هي، الملفوظية، والحجاجية والسردية، والخطابية، وقد ارتبطت الأعمال الأولى للبنيويين الفرنسيين – أمثال كلود ليفي شتراوس، ورولان بارت، وجان لكان، وميشال فوكو – بهذه الأشكال من تحليل الخطاب [٢]، ويمكن القول إن السيميولوجيا قد قادت في الستينات وأوائل السبعينات حقل تحليل النصوص، ووفرت للباحثين أسلوبا لتحليل المعنى، بينما هيمن التحليل الأيديولوجي علي هذا الحقل في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، وقد زود الباحثين بمنهج للتفكير في العلاقات بين المعنى والبنية الاجتماعية، ومنذ منتصف الثمانينات وحتى الآن أصبحت نظرية الخطاب هي التي تقود عمليات تحليل النصوص، ولقد دفعت نظرية الخطاب الباحثين إلى إعادة التفكير في العلاقة بين المعنى والبنية الاجتماعية، من خلال التركيز على السلطة من داخل نظام المعنى وليس من خارجه، فنظم المعنى نفسها تعتبر سلطة، وهي لا تظهر بسهولة كنظم، مثل بنية اللغة بل من خلال ممارسات ذات دلالة، إنها ليست ببساطة المعاني المرتبطة بالممارسات الاجتماعية، كما يقول ألتوسير في نظرية الأيديولوجيات، بل إن المعنى والممارسة لا يمكن التمييز بينهما فهما مترابطان، أي أن المعنى هو الممارسة في نظرية الخطاب [٣].

إن الخطاب ليس هو اللغة، كما توجد اختلافات عميقة بين الخطاب والنص، وذلك رغم نشأتهما التقليدية من الدراسات اللغوية، إن الخطاب والنص يبحثان في البناء والوظيفة لوحدات اللغة الكبرى، كما تطورا في نفس الوقت تقريبا، لذلك هناك من يعتبرهما متطابقين، لكن لا شك في وجود فروق بينهما على مستوى المفاهيم والمناهج والوظائف،

فالخطاب يركز على اللغة والمجتمع بالإضافة إلى أن الخطاب متحرك ومتغير، وله جمهور وهدف وقصد معين ويتشكل من مجموعة من النصوص والممارسات الاجتماعية.

ويشير الخطاب –كما يقول فيركلاو–إلى استخدام اللغة حديثا وكتابة، كما يتضمن أنواعا أخرى من النشاط السيميائي مثل الصور المرئية –الصور الفوتوغرافية، الأفلام، الفيديو، الرسوم البيانية –والاتصال غير الشفوي –مثل حركات الرأس أو الأيدي ... الخ –ويخلص إلى أن الخطاب هو أحد أشكال الممارسة الاجتماعية، ثم يستخدم فيركلاو الخطاب بمعني أضيق حين يقول: "الخطاب هو اللغة المستخدمة لتمثيل ممارسة اجتماعية محددة من وجهة نظر معينة" [٤]، وتنتمي الخطابات بصفة عامة إلى المعرفة، وإلى بناء المعرفة.

تساؤلات الدراسة:

ما هي العلاقة بين تحليل الخطاب والدراسات اللسانية من جهة، وما المقصود بتحليل الخطاب؟ وما هي حدود استخدامه من جهة ثانية؟

إن دراسة جوانب محددة من الظاهرة اللغوية كالمستوى الصوتي أو المورفولوجي أو التركيبي يشكل الأساس في تعلم اللغة أية لغة واكتسابها، إلا أنه غير كاف لاكتساب الملكة التواصلية، ولهذا ينبغي تجاوز هذه المستويات الدنيا من التقطيع إلى مستويات عليا هي النصية سواء أكانت محكية أم مكتوبة، وهي التي نستخدم فيها ضرورة معرفتنا المتعلقة بالمستويات الدنيا المشار إليها سالفا وكيفيات انتظامها وتركيبها واشتقاقها ومعانيها والقواعد الضامنة لانتظام هذه الوحدات معا في تراكيب جمليه.

ومن المعروف أن البحث اللساني ظل مقصورا على دراسة الوحدات اللغوية الدنيا إلى وقت ليس ببعيد، ويعزى هذا الاقتصار لأسباب نظرية بالأساس، لأن المناهج اللسانية ظلت متوقفة عند حدود الجملة، ومن ثمة غياب أسس التعامل مع النصوص الحوارية أو المكتوبة، بالإضافة إلى أن البحث في مكونات التراكيب التي يمكن تحديدها وتحليلها أمر

خارج عن دراسة وتحليل العلاقات بين التراكيب في صورتها المنطوقة أو المكتوبة، والتي تستخدم في عملية التواصل ومن هنا ظهرت منازع تطالب بتوسيع نطاق البحث، لتجاوز حدود التركيب الجملي إلى مستوى الخطاب، ومن الدعاوى التي تبرر وجود مثل هذا الشكل من التحليل ما يلي:

أ/إن عملية التواصل اللساني لا تتوقف عند حدود استعمال المفردات أو التراكيب المنفصلة، بل بالربط بين تراكيب وأشباه تراكيب متعددة، فجميع التجليات التواصلية تتكون في الغالب من تراكيب عديدة مترابطة مع بعضها بعضا بشكل متماسك ومترابط يؤدي غرضا تبليغيا ما.

ب/ لا تقتصر الكفاية التواصلية للناطقين بلسان ما على إصدار أحكام على التراكيب، من حيث كونها منسجمة مع القواعد النحوية والصرفية، أم غير منسجمة بل تشتمل هذه الكفاية أيضا على قدرة أصحاب لسان ما على تقسيم الخطاب والذي قد يتشكل من تركيب واحد أو فقرة أو صفحة أو كتاب، إذ يستطيع المستمع لحديث أو القارئ لنص أن يحكم على أن هذا الخطاب يشكل وحدة مترابطة من حيث الشكل والمضمون، أو أنه مجرد تراكيب غير مترابطة تفتقر إلى التماسك اللغوي والموضوعي.

ج/ بعض الظواهر لا تتيسر دراستها إلا بدراسة العلاقات القائمة بين التراكيب التي تشكل الخطاب مثل: الوحدة الموضوعية، وظاهرة الإحالة والتماسك اللغوي للخطاب، والعلاقات المنطقية، كالاقتضاء والاستلزام وغيرهما. وهذا يجر بالضرورة إلى الحديث عن اللسانيات التداولية، أو اللغة وكيفية استخدامها، من حيث المقبولية تركيبيا ودلاليا في سياق معقول. فالتركيب في حد ذاته وخارج سياقه قد يكون مقبولا ومنسجما مع قوانين اللسان المعني، إلا أنه قد يصبح غير مقبول إذا أستخدم في سياق غير مناسب ففرضا عندما يقول شخص ما عبارة (بالرفاء والبنين) تجدها مقبولة عند التهنئة لعريس جديد، لكنها غير مقبولة في سياق تعزية بوفاة.

هذه العوامل وغيرها سوغت الانتقال للدرس اللساني من الاقتصار على التركيب المفرد أو من نحو الجملة إلى الانتقال إلى مستوى الخطاب أو نحو النص.

١/ تحليل الخطاب والتداولية: نستخدم تحليل الخطاب ليدل على تحليل الخطابات الشفهية أو المكتوبة على حد سواء، وقبل الولوج إلى مختلف القناعات المرتبطة بهذا المفهوم نعرج على تعريف الخطاب.

أ–تعريف الخطاب: يختلف الدارسون في تعريف الخطاب فبحسب رأي دي سوسور، الخطاب هو مصطلح مرادف لـ (الكلام) [٥]. أما زليغ هاريس:

فيرى أن الخطاب وحدة لغوية، ينتجها الباث (المتكلم) تتجاوز أبعاد الجملة أو الرسالة [٦]، ويعرف (قاموس الألسنية) الذي أصدرته مؤسسة لاروس (الخطاب) على النحو التالي: إن المجموعة الواحدة من الملفوظات، أي الجمل المنفذة حين تكون خاضعة للتحليل، تسمى: (خطابا / نصا)؛ فالخطاب عينة، من السلوك اللساني؛ وإن هذه العينة يمكن أن تكون مكتوبة، أو محكية [٧]، وإن اعتبار الخطاب عينة، يعني أنه يعكس بحد ذاته (ملاك) اللغة، أي كل ما يتعلق بها بصفتها نظام علامات لغوية تستخدم كوسيلة اتصال بين المتكلمين بها؛ فأيا كان اللسان الذي تنتمي إليه (المادة اللغوية) التي ندرسها، فالعينة منها، عندما تكون محل الدراسة تسمى خطابا.

ويعرفه إميل بنفنيست بأنه: وحدة لغوية تفوق الجملة، تولد من لغة جماعية [٨]. وعرفه أيضا بأنه ((أي منطوق أو فعل كلامي يفترض وجود راو ومستمع، وعند الأول فيه نية التأثير في الآخر بطريقة معينة)) [٩]، ويعرف بأنه ما تكون من ملفوظ ومقام خطابي، وأن الملفوظ يستلزم استعمالا لغويا عليه إجماع، أي قد تواضع عليه المستعملون للغة، وأن هذا الاستعمال يؤدي دلالة معينة، وتعرفه جوليا كريستيفا ((يدل على كل لفظ يحتوي داخل بنياته الباث والمتلقي مع رغبة الأول في التأثير على الآخر)) [١٠].

أهم مميزات الخطاب:

- الخطاب يبنى على موضوع لابد أن يكون مفهوما وإلا بطل أن يكون خطابا.

- الترتيب في الأفكار والملفوظات.

- تميزه بأسلوبه الخاص، إذ هو عمل فني فرديته هي المميزة لماهيته.

- الخطاب نشاط تواصلي يتأسس على اللغة المنطوقة.

ومهما يكن من أمر الاتفاقات أو الاختلافات بين مدارس تحليل الخطاب فإن منهجية تحليل الخطاب بات تقليدا علميا معترفا به ومتناميا، ويكتسب كل يوم أرضا جديدة رغم عدم وضوح مفهوم الخطاب وتضارب واختلاف المفاهيم والأطر النظرية الخاصة بتحليل الخطاب، لكنه –وبشكل عام–يعتمد على عدة علوم اجتماعية، كما يدمج بين المساهمات الحديثة والنقدية في مجال اللسانيات واللسانيات التطبيقية والنقد الأدبي، كما يزاوج بين التحليل اللساني والسميولوجي، ويمتاح من الاتجاهات الحديثة في التأويل، والتيارات النقدية في علم الاجتماع والانثربولوجيا، والدراسات الثقافية، وعلم النفس الاجتماعي، وتتعدد الخطابات بتعدد المعارف الإنسانية في العلوم والآداب والفنون، فمنها نصوصا يسيطر عليها السرد (تحقيقات، روايات، تاريخ). ونصوص يسيطر عليها الوصف كأجزاء من الروايات أو القصص. ونصوصا يسيطر عليها التحليل (مداخلات علمية، دروس، رسائل عمل). ونصوص يسيطر عليها التعبير (كالأشعار، والروايات، والمسرحيات). وعلى الإجمال فالخطاب إما أن يكون إعلاميا أو علميا أو أدبيا أو سياسيا.

فتحليل الخطاب يشارك التداولية في تحليل المحاورات وتحليل الأفعال الكلامية، باعتبار التداولية نتاج تيارات لسانية وفلسفية، حيث يعود الفضل في ظهورها إلى أعمال فلاسفة اللغة التحليليين عامة وإلى جون أوستين بصفة خاصة، فهو يتصور أن وظيفة اللغة لا تنحصر في أن تنقل خبرا أو تصف واقعة أو تبلغ معلومة إلى المتلقي، وإنما في اللغة أفعال تنجز أو تحقق ما تحمله من معان بمجرد صدورها من المتكلم، وقد لاحظ أن الكلام في اللغة يهدف دائما إلى التأثير في الآخر وإلى تحقيق غاية معينة، وأن المحادثة التي تتم بين المتكلم والمتلقي تكون تداوليتها هي التأثير والتأثر، فالكلام لا يعبر عن شيء فقط وإنما يفعل أيضا، فالكلام فعل، وبهذا المنطق تدرس اللغة على أساس استعمالنا لها، فتحليل اللغة تداوليا يوصلنا إلى فهم ما يحيط بنا بعيدا عن كل تحليل تجريدي ما ورائي.

ومن الناحية التاريخية يعزى ظهور التداولية وتحديدها بعدها حقلا لدراسة اللغة إلى شارل موريس الذي عني في أبحاثه بالرموز اللغوية من خلال ثلاثة فضاءات، التركيبي، والدلالي، والتداولي. إلا أن التقدم المنهجي والإجرائي يعود إلى أوستين وسيرل وجرايس، الذين جاهدوا في تحديد مجال التداولية بجعلها دراسة للكيفيات التي تجعل الخطاب ناجحا وتوفر الشروط اللازمة لاستمراره، بالاستناد إلى العديد من الإشارات وتحديدها لأنها تمثل العنصر الفعال في الخطاب، لتفسيره واكتشاف نظام تراكيبه كالإشارات الشخصية، والزمانية، والمكانية، والاجتماعية، والنصية، والافتراض المسبق والاستلزام الحواري، وأفعال الكلام، وما تفرع عنها من عناصر ثانوية تسهم في عملية تفعيل التواصل.

مما سبق فالتداولية تيار تجاوز النمط المعرفي القائم على فن الإقناع والفصل بين الكلام والعمل" [١١].

ب– تحليل الخطاب: ذكرنا أعلاه أن استخدام مفهوم تحليل الخطاب ينسحب على كل تحليل يطال النصوص المحكية والمكتوبة على حد سواء، وهذا ما نحاه الدارسون والباحثون [١٢] في هذا الفضاء مثل مكارثي ١٩٩١ في كتابه (تحليل الخطاب ومعلمو اللغة)، وجاي كوك ١٩٨٩ في كتابه (تحليل الخطاب)، وهاتش ١٩٩٢ في كتابها (تحليل الخطاب ودراسة اللغة) ومن قبلهم مايكل ستيبس ١٩٨٣ في كتابه (تحليل الخطاب)، فتحليل الخطاب هو احد مستويات الدرس اللساني الذي يحاول تحليل الظاهرة اللغوية على مستوى يتجاوز التركيب الواحد إلى مستوى النص، مهما بلغ طوله واختلفت أنواعه في مختلف التجليات التواصلية التي تحدث بين البشر.

ويعرف ستيبس تحليل الخطاب بأنه ((التحليل اللساني للخطاب سواء أكان محكيا أم مكتوبا ويهدف إلى دراسة البنية اللسانية على مستوى يتعدى مستوى الجملة إلى مستويات أكثر مثل الحوار أو النص مهما كان حجمه)) [١٣].

أما مكارثي فيرى أن تحليل الخطاب ((هو دراسة العلاقة بين اللغة والسياق الذي تستخدم فيه)) [١٤]، وهذا التصور المفاهيمي يؤدي إلى منحى أخر للدرس اللساني هو استخدام اللغة في السياقات المختلفة وهو ميدان يعرفه ليفنسن [١٥] بأنه دراسة استخدام اللغة، أو دراسة اللغة من منظور وظيفي، أي دراسة التركيب اللساني بالإشارة إلى عوامل

غير لسانية كالنص والمتكلم الذي يستخدم اللغة والسياق الذي تستخدم فيه، ومن خلال ما سبق يتضح أن العلاقة وثيقة بين تحليل الخطاب والتداولية، ولفهم ذلك الترابط ينبغي فهم الجوانب اللسانية المشتركة التي يتناولانها ومن أهمها ما يلي:

١/الانسجام اللغوي: إن الكفاءة التواصلية للناطق بلسان ما ليست مقصورة على تمييز ما هو مقبول أو غير مقبول من الكلمات والتراكيب، بل تتعدى إلى المقبول من غير المقبول من الخطابات المحكية أو المكتوبة وهذا يعني أن الكفاءة تتوفر على مواصفات وقواعد واستراتيجيات لبناء الخطابات، ينبغي مراعاتها أثناء إنتاجها وإلا فشلت العملية التبليغية أثناء تأويلها، ولعل من أهم هذه المعايير والقواعد التماسك النصي الذي يعني ترابط التراكيب في النص مع بعضها البعض بوسائل لسانية معينة من أهمها:

أ–الربط: من أجل إيجاد علاقات بين تراكيب نص ما ينبغي استخدام أدوات الربط كحروف العطف مثلا، فعند مباشرة خطاب ما سواء أكان محكيا أم مكتوبا نلاحظ أن معظم التراكيب أو الفقرات مرتبطة بسابقاتها بحرف الواو أو الفاء أو ب (ثم) أو ب (الكن) ... إلخ، وهناك كلمات أو عبارات أخرى تبدأ بها الجمل أو الفقرات تدل على وجود علاقة معينة بين التراكيب التي تتقدمها مثل ومن ذلك أو وعلى العكس، وأخيرا...

ب–الحذف: من الشائع لجوء المتكلم أو الكاتب إلى حذف جزء من الكلام يمكن للمتلقي أن يقدره أو يفهمه من السياق دون أن يسبب خللا تركيبيا أو دلاليا في الخطاب، ولنا في العربية أصدق مثال على استراتيجية الحذف التي تعتمد في العملية التواصلية في مختلف تجلياتها، فعند سؤالنا لشخص.

– ما اسمك؟ فيقول:

– أحمد.

فيكون بذلك قد حذف كلمة (اسمي) أحمد، وفي هذا المثال توجد علاقة بين أجزاء التركيب، كما أن الحذف جعل الخطاب أكثر قبولا واقتصادا لدى السامع أو القارئ، فهذا الحذف لا يؤثر على التركيب ولا على معناه.

ج–الاستبدال: يعني الاستبدال استخدام كلمة بدلا من كلمة، أو مركب أو تركيب سابق لتجنب إعادتها. مثل:

هل اشتريت كتبا في النحو واللسانيات والدلالة؟

نعم اشتريتها أو نعم البعض منها.

فالمتلقي في جوابه استخدم (نعم اشتريتها) أو (نعم البعض منها) فقط بدل أن يقول، نعم اشتريت كتب النحو واللسانيات والدلالة.

د–الإحالة: وتعني استخدام الضمير ليعود على اسم سابق أو لاحق له بدلا من إعادة الاسم نفسه. فالضمائر استراتيجية خطابية تعمل بها اللغة على إيجاد روابط بين التركيب الذي يشتمل على الضمير والتركيب السابق الذي يشتمل على الاسم الذي يحيل عليه الضمير.

هـ–التكرار والترادف: تندرج هذه الوسيلة لإيجاد التماسك اللغوي في الخطابات تحت موضوع استخدام المفردات لإيجاد علاقات بين التراكيب ونعني بالترادف استعمال كلمة أو مركب مرادفة لكلمة أو مركب سابق له لتجنب إعادة الأولى أو الأول، لأن الإعادة قد تكون غير مرغوبة وعلى الخصوص في الخطابات المكتوبة. فالترادف وسيلة لربط التراكيب مع بعضها دون الحاجة إلى إعادة الكلمة أو التركيب المقصود عدة مرات، وهذا لا يمنع أحيانا من استخدام العبارة نفسها في ثنايا النص حتى نذكر المتلقي بأننا ما زلنا نتحدث عن الشيء نفسه.

٢/ الاتساق: ويتجلى الاتساق في المظاهر التالية:

أ–الترابط الموضوعي: بمعنى أن يعالج الخطاب قضية معينة أو يتكلم عن موضوع محدد ولهذا يتصف الخطاب الجيد بأنه يتحدث عن موضوع واحد فنجد أن كل تركيب فيه يضيف لبنة جديدة إلى الفكرة الرئيسية في النص فإذا ما قرأنا نصا ووجدنا أنه يطرق موضوعا واحدا، وليس مجرد مجموعة من التراكيب غير المترابطة، نحكم حينئذ أنه يحقق معيار الاتساق، والذي يعتبر شرطا أساسا للخطاب النصي المقبول، ولهذا فمراعاة معيار الوحدة الموضوعية في المحادثة أو الكتابة أمر لابد منه، سواء أكان ذلك في عملية تعلم اللغة الأم أم تعلم لغة أجنبية.

إن وحدة الموضوع في الخطاب لا تتحقق إلا إذا كان لكل تركيب من تراكيب النص دور في تطوير الفكرة المركزية لهذا الخطاب.

إذن يقتضي الترابط الموضوعي تجنب التناقض والانتقال غير المبرر من فكرة إلى أخرى لا تربطها بها أية صلة منطقية، فمن العوامل التي تحقق للخطاب اتساقه وترابطه وحدته المعنوية لكي تتيسر عملية فهمه وتأويله فالخطاب قبل كل شيء وحدة دلالية، وما التراكيب الجملية سوى وسيلة لتحقيق هذه الوحدة.

ب–التدرج (progression): سواء أكان الأمر متعلقا بالعرض أو بالسرد أو بالتحليل، لأن تحقق هذا المعيار يجعل المتلقي يحس أن للخطاب مسارا معينا وأنه يتجه نحو غاية معينة ومن ثمة يتوقع مآل الخطاب عبر مراحله اللاحقة.

ج–الهوية (type): لفهم خطاب ما ينبغي أن تكون له هوية، لأن الكفاية النصية لدى متكلمين بلسان ما تقترن بكفاية نوعية تتمثل في قدرة متلق ما على التمييز بين أنواع من الخطابات.

٣/فعل القول (speech act): هو من أبرز المفاهيم التداولية باعتباره نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية، فهو نشاط مادي يتوسل أفعالا (Actes Locutoires) تخص ردود فعل المتلقي، ومن ثم فهو فعل يطمح إلى أن يكون ذا تأثير في المخاطب، اجتماعيا أو مؤسساتيا، ومن ثم إنجاز شيء ما.

وتستعمل اللغة باعتبارها أداة للتواصل فبها نصف الأماكن والأشياء والأشخاص والحالات والأحداث والانفعالات وغيرها. فنقول مثلا، الجو بارد في هذه الحالة نحن نصف حالة الطقس الراهنة، ولكن اللغة لا تستعمل للوصف فحسب بل تتعدى ذلك إلى تحقيق أفعال بمجرد تلفظها، فإذا أردنا أن نشكر شخصا ما على جميل أو عمل قام به لأجلنا نقول: أشكرك. فنكون بذلك قد قمنا بفعل الشكر. أو أن تقطع وعدا أو عهدا على نفسك فتقول مثلا أعدك بأن فتكون بذلك قد قمت بفعل الوعد، فهذه الأفعال ومثيلاتها التي تتحقق بنطق فعلها أي بمجرد التلفظ بها تسمى أفعال القول أو الكلام، وهناك أفعال كلامية كثيرة، كالتهديد والمدح والإطراء والدعوة والنفي والرفض والقبول والتذمر والشكوى والتحية والاستئذان والتعزية والتحدي والاتهام والاعتراف وغيرها، فجميع هذه الأفعال تتحقق فور تلفظ المتكلم بالفعل المناسب لكل منها، ولهذا تسمى أفعال القول أو الكلام، ولفعل القول هذا جوانب هي:

أ- **الفعل الصوتي:** وهو الفعل الفيزيولوجي للنطق أي مجموع الأصوات والكلمات التي نسمعها عندما نقول شيئا له معنى معين.

ب- **أثر الفعل الصوتي على السامع:** بمعنى أثر القول أو التلفظ على السامع فقد يستجيب السامع لفظيا أو حركيا، وقد لا يأبه لما سمع فلا يفعل شيئا ولا يستطيع المتكلم التحكم في كيفية استجابة المتلقي.

ج- **الفعل المقصود من التلفظ:** يقصد بذلك القيمة الاجتماعية للتلفظ أي كيف يفهم الآخرون القول أو التلفظ، هل هو شكر أو تهديد أو سخرية أو اعتذار مثلا، نلاحظ مما سبق أن المقصود من الكلام قد يكون مباشرا أو غير مباشر، فيكون المقصود مباشرا عندما نستخدم الكلمة أو الفعل الصريح الذي يدل على هذا الفعل كأن نقول:

أشكرك لتحقيق فعل الشكر، وآسف للاعتذار، ومبارك عليك للتهنئة وهكذا دواليك، والمعنى المباشر هو الذي يتضمنه المعنى الحرفي للعبارة، أما الفعل أو المعنى غير المباشر فهو يفهم ما يفهم من العبارة أو القول غير المعنى الحرفي.

يحتل الفيلسوف الأمريكي جون سيرل John Searle موقع الصدارة بين أتباع أوستين ومريديه، فلقد أعاد تناول نظرية أوستين وطور فيها بعدين من أبعادها الرئيسة هما : المقاصد والمواضعات [١٦]، ولا يهتم سيرل إلا بالأعمال المتضمنة في القول فلقد شك في وجود أعمال تأثير بالقول ويتمثل إسهامه الرئيس في التمييز – داخل التركيب – بين ما يتصل بالعمل المتضمن في القول في ذاته وهو ما يسميه (واسم القوة المتضمنة في القول)، وما يتصل بمضمون العمل، وهو ما يسميه (واسم المحتوى القضوي)، فقولنا (أعدك بأن أراجع دروسي) يعبر عن نية الوعد بمراجعة الدروس الذي يتحقق بفضل قواعد لسانية تواضعية تحدد دلالة هذا التركيب، وهذه النية تمثل واسم القوة المتضمنة في القول، كما يعبر عن إبلاغ مقصده هذا (نية الوعد) من خلال إنتاجه لهذا التركيب اللغوي، وهذا ما يمثل (واسم المحتوى القضوي) ومن هنا نستطيع القول إن للقائل مقصدين:

- الوعد بمراجعة الدروس.
- إبلاغ هذا المقصد بإنتاج تركيبه بناء على قواعد تواضعية.

ويتمثل الإسهام الثاني لهذا الفيلسوف في تحديده شروط نجاح العمل المتضمن في القول، فيميز بين:

- القواعد التحضيرية: ذات الصلة بمقام التواصل، حيث يتمكن المتخاطبون من الحديث بنفس اللغة وبنزاهة.
- قاعدة المحتوى القضوي: يقتضي الوعد من القائل أن يسند إلى نفسه إنجاز عمل في المستقبل.
- قاعدة النزاهة: ذات الصلة بالحالة الذهنية للقائل، فمن وعد يجب أن يفي بوعده.

- القاعدة الجوهرية: تقدم نوع التعهد الذي قدمه أحد المتخاطبين، إذ على القائل أن يلتزم بخصوص مقاصده واعتقاداته.

- قواعد المقصد والمواضعة: تحدد مقاصد المتكلم والكيفية التي ينفذ بها مقاصده بفضل المواضعات اللغوية.

وقد مكن هذا التحديد سيرل من تقديم تصنيف جديد للأعمال اللغوية كان أساسا لمنطق الأعمال المتضمنة في القول.

مبدأ التعاون: يرتكز نجاح التواصل بين المتخاطبين على مبادئ أساسية يعتبرها أطراف الحديث من المسلمات، ومن أهم هذه المبادئ مبدأ التعاون كما يطلق عليه (جرايس ١٩٧٥) ويمكن تلخيص هذا المبدأ فيما يلي:

أ–مبدأ النوعية: تكون مساهمة المتكلم في الحديث صحيحة وصادقة ما يعني أن:

١- لا تقل ما تعتقد أنه غير صحيح.

٢- لا تقل ما لا تستطيع أن تثبته أو تقدم دليلا على صحته.

ويعني هذا المبدأ أن المتكلم لا يستطيع التحدث عن شيء غير متأكد من صحته ولكنه يستطيع أن ينقل أي رسالة يشاء بأي درجة من الصدق أو الصحة شريطة أن يستعمل الكلمة الصحيحة والتركيب اللغوي الذي يدل على ما يريد التعبير عنه.

ب/ مبدأ الكمية: أن يجعل المتحدث مساهمته في الحوار مفيدة من حيث المعلومات التي يقدمها بالدرجة المطلوبة التي تناسب هدف الحوار، فإذا سئلت عن تاريخ اليوم مثلا فإن المعلومة المطلوبة هي الإجابة عن تاريخ اليوم فحسب أي أن اليوم هو كذا من الشهر فإذا أضفت أية معلومات أخرى فإنك ستكون قد خالفت مبدأ الكمية.

ج/ مناسبة الحديث لموضوع المحاورة: يعني هذا المبدأ أن يجعل المتحدث كلامه مناسبا لموضوع الحوار.

د/ الوضوح (كيفية نقل الرسالة):

١- تجنب الغموض أو عدم الوضوح في الحديث.

٢- تجنب اللبس أي احتمال أكثر من معنى لما تقول.

٣- أوجز في حديثك. ٤ -كن منظما في نقل رسالتك.

ولابد للمتخاطبين من إدراك أن مراعاة هذه المبادئ والقواعد أمر ضروري للتواصل الفاعل الناجح البعيد عن الغموض واللبس، وكثيرا ما تؤدي مخالفة هذه المبادئ أو أحدها إلى حدوث سوء فهم بين المتخاطبين قد ينعكس سلبا على العلاقات الاجتماعية بين هؤلاء الأشخاص، ومراعاة هذه المبادئ لا يقتصر على الخطابات الشفوية وحسب بل لابد من الانتباه إليها في الكتابة أيضا.

هـ/مبدأ الأدب في الحديث: يفترض وجود هذا المبدأ في الحديث وقد قسم لاكوف روبين ١٩٧٣ هذا المبدأ إلى ما يلي:

١- لا تفرض رأيك أو نفسك في العملية التواصلية.

٢- أعط المتلقي خيارا للإجابة بالرفض أو القبول.

٣- أشعر المتلقي في العملية التواصلية بالارتياح والسرور.

وكثيرا ما نلجأ في تخاطبنا مع الآخرين إلى مراعاة هذه المبادئ.

وقد يحدث أحيانا أن يضطر المتكلم إلى مخالفة أحد هذه المبادئ التعاونية لكي يحافظ على مستوى معين من الأدب مع الطرف الأخر.

القصدية: يعد مفهوم القصدية من الآراء السائدة الآن في النظرية التأويلية المعاصرة، والتيار التداولي في مجال اللسانيات، فالنص موئل تقاطعات بين المرسل والبنية النصية ومتلقى الخطاب، ولم يعد سائغا النظر إلى النص في ذاته كما فعلت التصورات البنوية، إلا من قبيل بناء النماذج، وتسهيل عملية التصنيف، إذ أصبح النص عبارة عن أفعال كلامية منجزة من المؤلف، يقصد بها أنماطا من التأثير في المتلقي، ولهذا أصبحت مقاصد المتكلم مؤشرات حاسمة في عملية التأويل، وإلغاؤها إلغاء لجزء معتبر من معمار المعنى النصي إن لم يكن إعداما مطلقا له.

ومن أبرز المدافعين عن القصدية باعتبارها ضابطا من ضوابط التأويل الأمريكي هيرش Hirsh الذي هاجم في كتابه (التأويل) أفكار النقد الجديد الذي يلغي قصد المؤلف من الاعتبار، كما أن جول Jull من أهم مناصري القصدية، وهذا ما جعله يذهب في كتابه التأويل إلى أن كل تأويل تعارض مع مقصدية المؤلف تأويل فاسد، وبهذا تصبح وظيفة التأويل هي السعي لاكتشاف مقصد المؤلف، واعتباره محددا للتأويلات المقبولة، فالمعنى في اعتقاد جرايس ينبغي النظر إليه في صلته بالمقصدية.

نخلص من خلال هذا التصور إلى أن المقصدية مؤشر من أهم مؤشرات المعنى، وفضاء دلالي يسمح للنص بإفراز دلالته الخاصة به، ويحد من سلطة القارئ التي تقول النص في بعض الأحيان ما لم يقله.

نظرية الملائمة اللغوية Théorie de perlinence: تعد نظرية الملائمة نظرية تداولية معرفية، أرسى معالمها كل من اللساني البريطاني ديردر ولسن (Wlson)، والفرنسي سبربر (D. Sperper) ، وتأتي أهميتها التداولية من أمرين:

- أنها تنتمي إلى العلوم المعرفية الإدراكية.
- أنها تبين بدقة موقعها من اللسانيات وخصوصا موقعها من علم التراكيب.

وهي بهذا الشكل تدمج بين نزعتين كانتا متناقضتين، فهي نظرية تفسر الملفوظات وظواهرها البنيوية في الطبقات المقامية المختلقة، وهي في الوقت نفسه نظرية إدراكية والسبب في ذلك يعود إلى أمرين:

- أولهما أنها مستمدة من مجال علم النفس المعرفي، وخاصة النظرية القالبية (Modularity) لفودور ١٩٨٣ (Fodor)، التي تنطلق من تصور خاص للمعالجة الإخبارية.

- وثانيهما: يستفيد من مجال فلسفة اللغة، وبخاصة النظرية الحوارية لجرايس١٩٧٥ (grice) التي تنص على أن التواصل الكلامي محكوم بمبدأ (التعاون) وبمسلمات حوارية.

ولعل أهم ميزة في نظرية الملائمة تصورها للسياق، إذ لم يعد شيء معطى بشكل نهائي، أو محدد قبل عملية التلفظ، وإنما يبنى تبعا لتوالي الأقوال ويتشكل قولا إثر قول، وهنا تتجلى أهمية المفاهيم القائمة في الصيغة المنطقية فما يظهر فعليا في الصيغة المنطقية هو عناوين المفاهيم التي سنبحث عنها في الذاكرة ذات المدى البعيد، وتمكن هذه العناوين من التوصل إلى المعلومة الموجودة في المفاهيم المعينة، وتنتظم هذه المعلومة في شكل مداخل مختلفة موافقة لأنماط مختلفة من المعلومات:

أولا: يجمع المدخل المنطقي معلومات تتعلق بالعلاقات المنطقية التي يقيمها المفهوم مع مفاهيم أخرى (تناقض، استلزام، ...) إلخ.

ثانيا: يجمع المدخل الموسوعي مجمل المعلومات المتوافرة لدينا عن الأشياء التي توافق المفهوم.

ثالثا: يجمع المدخل المعجمي المقابل أو المقابلات للمفهوم في لغة أو لغات طبيعية (تبعا لكون الفرد متعدد اللغات أم لا.

إن درجة ملائمة الخطاب ليست موقوفة على الآثار السياقية التي تنشأ عن تفاعل قضيتين، لأن لوسيط الجهد المعرفي دورا في تقويم مدى ملائمة هذا الملفوظ، وكلما استدعى التعامل مع ملفوظ ما جهدا كبيرا كانت ملاءمته ضعيفة.

- إضافة إلى أن ملائمة الملفوظ تزداد إذا كانت نتائجه أكثر، من ذلك مثلا أن يؤدي إلى استنتاجات في نهاية العملية الاستدلالية للتأويل، ومن هذا المنظور يمكن وضع تعريف مبدئي لمبدأ الملائمة:

- كلما تطلب العمل جهدا أقل في تأويله ازدادت ملاءمته.

- كلما كانت له نتائج أكثر كلما ازدادت ملاءمته.

إن مبدأ الملائمة مبدأ تأويل يستعمله المخاطب بغير وعي إبان عملية التأويل، فاشتغاله قائم على المردودية التأويلية، فهي إذن محرك من محركات اشتغال النظام. فتعريف الملائمة بهذا الشكل يجعلنا نبحث عما يمكننا من الحكم على العمل بالملائمة من عدمها، فما من شك في أن المعلومات المتوافرة في السياق، والتي تمكننا من الوصول إلى بعض النتائج هي صاحبة الحظ في الحكم على القول بأنه ملائم، وتستلزم هذه الصياغة ألا نكتفي بالمعلومات الكفيلة بتحقيق نتائج مهمة، بل علينا دائما أن نتلقف المعلومات الأسهل منالا.

وتتلخص مهام تحليل الخطاب والتداولية في:

- دراسة "استعمال اللغة" فلا تدرس البنية اللغوية في ذاتها، بل تدرس اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، أي بالنظر إليها بأنها.

- (كلام محدد) صادر من (متكلم محدد) -موجه إلى (مخاطب محدد).

- وفق (لفظ محدد) -في (مقام تواصلي محدد).

- شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات.

- تبين الأسباب التي تجعل التواصل غير المباشر وغير الحرفي أفضل من التواصل الحرفي المباشر.

- شرح الأسباب التي أدت إلى فشل المعالجة اللسانية البنوية الصرف في معالجة الملفوظات، حيث تبتعد عن الأحداث الكلامية الحقيقية في الواقع المجسد، مما جعلها مفتقرة إلى التعيين والإحالة، لأنها تفقد القواعد الإحالية التفسيرية.

ليس للدرس التداولي المعاصر مصدر واحد انبثق منه، ولكن تنوعت مصادر استمداده إذن لكل مفهوم من مفاهيمه الكبرى حقل معرفي انبثق منه فالأفعال الكلامية مثلا مفهوم تداولي منبثق من مناخ فلسفي عام، هو تيار الفلسفة التحليلية [١٧]، بما احتوته من مناهج وتيارات وقضايا، وكذلك مفهوم نظرية المحادثة الذي انبثق من فلسفة بول جرايس (Grice)، وأما نظرية الملائمة فقد ولدت من رحم علم النفس المعرفي، وهكذا.

وهناك قضايا كثيرة تندرج تحت موضوع تحليل الخطاب والتداولية، من مثل استراتيجيات بدء الحديث وإنهائه وكيفية أخذ الأدوار أثناء التخاطب.

المراجع والإحالات:

١- ينظر، Roy langor _the concept of discourse analysis of complex communication event, ١٩٩٨.

Kevin Howley _Textually mapping newpaper discourse, (Accessed ٢-١٠-٢٠٠٤).

٢- ينظر، الزواوي بغورة، تحليل الخطاب من الوجهتين الوصفية والتاريخية، ورقة غير منشوره، ٢٠٠٤.

٣- ndrew Tolson, mediations, text and discourse in media studies Arnold, London ١٩٩٦, p١٩٦.

٤- Norman fairclough, Media Discourse, London Edward Arnold, ١٩٩٥, pp ٥٣-٥٦.

٥- ينظر، فرحان بدري الحربي: الأسلوبية في النقد العربي الحديث (دراسة في تحليل الخطاب) مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص ٣٩.

٦- السابق، ص ٤٠.

٧- قاموس الألسنية، لاروس، باريز ١٩٧٢، ص ٤٨٦.

٨- فرحان بدري الحربي: الأسلوبية في النقد العربي الحديث (دراسة في تحليل الخطاب) ص ٣٩.

٩- السابق نفسه.

١٠- السابق، ص ٤٢.

١١- ينظر، فرانسواز ارمينكو: المقاربة التداولية، (ت، سعيد علوش)، مركز الإنماء القومي ط١، بيروت، ١٩٨٦، ص ٧.

١٢- ينظر:

Michael McCarthy. Discourse Analysis For Language Teachers ١٩٩١. And Guy Cock. Discourse ١٩٨٩. And Evelyn Hatch. Discourse and Language Education ١٩٩٢. And Michael Stubbs. Discourse Analysis ١٩٨٣.

١٣- Michael Stubbs. Discourse Analysis. Oxford Basil Blackwell. ١٩٨٣ p١.

١٤- Michael McCarthy. Discourse Analysis For Language Teachers. Combridge .CUP. ١٩٩١. P ٥.

١٥- ينظر، Levinson S. Pragmatics. Combridge. CUP. ١٩٨٣ .pp ٥-٣٥

١٦- ينظر، آن روبول وجاك موشلار: التداولية اليوم (علم جديد في التواصل)، ص ٣٣.

١٧- نشأت الفلسفة التحليلية بمفهومها العلمي الصارم في العقد الثاني من القرن العشرين في فيينا بالنمسا، على يد الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجه ١٨٤٨-١٩٢٥ (Gottlob Frege)، في كتابه (أسس علم الحساب)، ومن أهم التحليلات اللغوية التي تتكون من طرفين: اسم علم، ومحمول يسند إلى اسم العلم.

والقضية غير الحملية هي التي تتكون من علاقات أخرى خارجة عن الإطار الحملي، وقد أحدث غوتلوب بهذا التمييز وغيره قطيعة معرفية ومنهجية بين الفلسفتين القديمة والحديثة، كما ربط بين مفهومين تداوليين مهمين هما الإحالة والاقتضاء، وبهذا تكون الفلسفة التحليلية قد حددت لنفسها مهمة واضحة، هي إعادة صياغة الإشكالات والموضوعات الفلسفية على أساس علمي، فهي ترى أن أولى مهام الفلسفة هي البحث في اللغة، وتوضيحها، فمهام هذه الفلسفة تتلخص فيما يأتي:

- ضرورة التخلي عن أسلوب البحث الفلسفي القديم، وخصوصا جانبه الميتافيزيقي.

- تغيير بؤرة الاهتمام الفلسفي من موضوع نظرية المعرفة إلى موضوع التحليل اللغوي.

- تجديد وتعميق بعض المباحث اللغوية، لاسيما مبحث الدلالة، والظواهر اللغوية المتفرعة عنه.